ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

# Problems Facing Investors and Workers in Marble and Granite Factories .

## A Field Study on Shaq Al-thu'ban Industrial Zone in Cairo City

**Master. Alyaa Ibrahim Mabrouk Hegazy**
Department Sociology , Faculty of Women for Arts, Science & Education, Ain Shams University, Egypt
Alyaahegazy2@gmail.com
**Prof. Faten Ahmed Ali El Henawy**
Professor of Sociology, Department Of Sociology, Faculty of Women for Arts, Science & Education, Ain Shams University, Egypt
f.elhenawy@gmail.com

Receive Date: 29 August 2023, Revise Date: 9 September 2023
Accept Date: 11 September 2023.
**DOI:** 10.21608/BUHUTH.2023.232288.1555
**Volume 4 Issue 1 (2024) Pp.56- 78**

## Abstract

The current study aims to explore the challenges facing the marble and granite industry in Shaq Al-thu'ban zone in Cairo. This industry is an important source of national income as it is one of the promising industries that add value to the national economy. The study also aims to detect the threats facing local labor and local investors in light of the influx of foreign investment and foreign workers. The practical significance of the research lies in shedding light on the threats facing local labor and emphasizing the importance of adhering to labor laws regarding the percentage of foreign labor in foreign investment projects in Egypt. The study belongs to the descriptive type of studies in nature and relies on the qualitative analysis using the case study methodology as a suitable approach for the research topic. Data collection tools include interviews, in-depth interviews, observations, and official documents as sources of data. The researcher has applied the interview guide to a sample of investors and workers, in addition to interviews conducted with officials and employees in government agencies, the General Authority for Industrial Development, and Shaq Al-Thu'ban Investors Association. The research is based on a theoretical framework that combines some issues of the Dependency Theory and the Keynesian Theory. Based on the results of the field study, the problems facing Shaq Al-thu'ban industrial zone can be classified into: problems related to the work environment, problems facing Egyptian and foreign investors, and problems facing local and foreign labor.

***Keywords*:** Foreign Investment - Local Labor - Marble Industry Problems - Industrial Zone - Shaq Al-thu'ban.

# المشكلات التي تواجه المستثمرين والعاملين بمصانع الرخام والجرانيت
# دراسة ميدانية بالمنطقة الصناعية شق الثعبان بمدينة القاهرة

**علياء إبراهيم مبروك حجازي**

**باحثة ماجستير– معيدة بقسم علم الاجتماع**

**كلية البنات – جامعة عين شمس**

**Alyaahegazy2@gmail.com**

**أ.د/ فاتن أحمد علي الحناوي**

**أستاذ علم الاجتماع**

**كلية البنات – جامعة عين شمس**

**f.elhenawy@gmail.com**

## المستخلص:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن المشكلات التي تواجه صناعة الرخام والجرانيت بمنطقة شق الثعبان بمدينة القاهرة، حيث تُمثل هذه الصناعة مصدرًا مهمًا للدخل القومي باعتبارها من الصناعات الواعدة التي تمثل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، إلى جانب أنها تُعد من الصناعات كثيفة التشغيل من حيث حجم الأيدي العاملة. كما تهدف الدراسة إلى رصد التهديدات التي تواجه العمالة المحلية والمستثمر المحلي في ظل عمليات إحلال المستثمر الأجنبي والعمالة الأجنبية. لقد وقع الاختيار على منطقة شق الثعبان لأنها تُمثل واحدة من أهم مناطق إنتاج الرخام والجرانيت في مصر وتُعد المنطقة الأكبر من حيث حجم رأس المال المستثمر، وعدد المصانع، وحجم العمالة، وكمية الإنتاج مقارنة بغيرها من مناطق إنتاج الرخام والجرانيت في مصر. وتتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في إلقاء الضوء على التهديدات التي تواجه المستثمر المحلي والعمالة المحلية ولفت الانتباه إلى ضرورة الالتزام بتطبيق قوانين العمل المتعلقة بنسب العمالة الأجنبية في مشروعات الاستثمار الأجنبي. وتنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية، وتعتمد على التحليل الكيفي باستخدام طريقة دراسة الحالة، وعلى دليل المقابلة والمقابلة المتعمقة والملاحظة كأدوات لجمع البيانات، كما تعتمد على الإخباريين والوثائق الرسمية كمصادر للبيانات. تم تطبيق دليل المقابلة على عينة من المستثمرين والعاملين بالمنطقة الصناعية، بالإضافة إلى المقابلات التي أجريت مع المسؤولين والموظفين الرسميين في الجهات الحكومية. واعتمدت الدراسة على إطار نظري يجمع بين قضايا نظرية التبعية والنظرية الكينزية. وتوصلت الدراسة الميدانية إلى أن المشكلات التي تواجه المنطقة الصناعية تتمثل في: مشكلات تتعلق ببيئة العمل، مشكلات تواجه المستثمرين المصريين والأجانب، ومشكلات تواجه العمالة المحلية والأجنبية.

**الكلمات الدالة:** الاستثمار الأجنبي – العمالة المحلية – مشكلات صناعة الرخام – المنطقة الصناعية - شق الثعبان.

## أولًا: مشكلة الدراسة وأهدافها

تُعد منطقة شق الثعبان من المناطق الصناعية المتخصصة في إنتاج الرخام والجرانيت في مصر. وقد اكتسبت شهرة واسعة في هذا المجال على المستويين المحلي والعالمي بسبب تطور منتجات الرخام والجرانيت على مستوى المنطقة؛ حيث تشكل نحو80% من جملة إنتاج مصر من الرخام والجرانيت. والمنطقة ليست مكانًا لاستخراج الرخام كما هو شائع، ولكنها منطقة للتصنيع، حيث تُنقل إليها الكتل الكبيرة(البلوكات) من الرخام والجرانيت التي يتم استخراجها من عدة محاجر أهمها: محاجر أسوان، وشبه جزيرة سيناء، والسويس، وبني سويف، والمنيا، وأسيوط، ورأس غارب، والعين السخنة، والغردقة، وغيرها.(Fouad, Farah, 2012, p3)

وتُمثل صناعة الرخام والجرانيت مصدرًا مهمًا للدخل القومي باعتبارها من الصناعات الواعدة التي تمثل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، إلى جانب أنها تُعد من الصناعات كثيفة التشغيل من حيث حجم الأيدي العاملة. وتمثل مناطق شق الثعبان والبساتين ومدينة بدر بمحافظة القاهرة ومنطقة عرب أبو ساعد بمدينة حلوان، ومدينتي السادس من أكتوبر والكريمات بمحافظة الجيزة أهم مناطق إنتاج الرخام والجرانيت في مصر، إلا أن منطقة شق الثعبان تُعد المنطقة الأكبر من حيث حجم رأس المال المستثمر، وعدد المصانع، وحجم العمالة، وكمية الإنتاج. ونتيجة لكونها من الصناعات التصديرية يُعتبر تطويرها أحد الأهداف الاستراتيجية للدولة، فهناك العديد من الاتفاقيات الدولية لتطوير هذه الصناعة والتحول من تصدير الخامة إلى تصدير المنتج الرخامي (Fouad, Farah, 2012,p7)

وكشفت نتائج الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة للمنطقة الصناعية بشق الثعبان بمدينة القاهرة أن نسبة الاستثمار الصيني بهذه الصناعة بدأت تتزايد بشكل واضح بعد عام 2011؛ حيث قام المستثمرون الصينيون بجلب بعض العمالة الصينية من ذوي الخبرة والمهارة، ثم بدأت نسبة العمالة الصينية في التزايد التدريجي مع زيادة نسبة المستثمرين الذين بدأوا باستئجار الورش والمصانع من الملاك المحليين. حيث وجد أصحاب الورش والمصانع أن فكرة تأجيرها تمثل بديلًا مناسبا للحصول على عائد مادي جيد دون تحمل مشكلات وأعباء العمل. ومع انسحاب أصحاب الورش والمصانع زادت فرص المستثمرين في استقطاب العمالة الصينية المدربة وغير المدربة على السواء، والتي بدأت تنافس العمالة المحلية وتستحوذ على فرص العمل بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان.

وقد أكدت المقابلات التي أجريت مع بعض المسؤولين في الهيئة العامة للتنمية الصناعية أن من أهم المشكلات التي تواجه المنطقة الصناعية بشق الثعبان هي سيطرة العمالة الصينية، حيث وصلت نسبتها إلى 70% مقابل 30% للعمالة المصرية، وهذا الوضع يهدد بالخطر؛ لأنه أدى إلى استبعاد نسبة كبيرة من العمالة المصرية، فبينما يسمح قانون العمل بتشغيل الأجانب بنسبة لا تزيد عن 10% من إجمالي العمالة شرط عدم توافر تلك المهارة في السوق المصري، إلا أن نسبة العمالة الصينية في ورش ومصانع شق الثعبان تجاوزت هذه النسبة، كما كشفت الدراسة أن معظم العمالة الصينية التي تعمل في شق الثعبان ليس لديها تصاريح عمل .

**في ضوء ما سبق، تحددت مشكلة الدراسة** في محاولة التعرف على العوامل التي ساهمت في تحول المنطقة الصناعية بشق الثعبان خلال فترة زمنية وجيزة من منطقة اقتصادية تستوعب ملاك محليين للمشروعات وعمالة محلية ماهرة وأخرى متدرجة في مهاراتها إلى منطقة استثمار أجنبي طاردة للعمالة المحلية وجاذبة للعمالة الأجنبية. وتهدف الدراسة إلى الكشف عن المشكلات التي تواجه المنطقة الصناعية بمنطقة شق الثعبان في مدينة القاهرة وانعكاساتها على المستثمرين والعاملين بمصانع الرخام والجرانيت، ورصد التهديدات التي تواجه العمالة والاستثمارات المحلية بالمنطقة في ظل عمليات إحلال العمالة الأجنبية والمستثمرين الأجانب.

## ثانيًا: تساؤلات الدراسة

تحددت تساؤلات الدراسة في التالي:

1. ماهي المشكلات التي تواجه صناعة الرخام والجرانيت بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان؟
2. ما الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية على العمالة المحلية والمستثمر المحلي؟
3. هل أدى تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة فرص العمل أمام العمالة المحلية بمجتمع البحث؟
4. ما دور قوانين العمل في حماية العمالة المحلية؟

## ثالثًا: الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في إلقاء الضوء على المشكلات التي تواجه صناعة الرخام والجرانيت بمجتمع البحث بوجه عام، وعلى التهديدات التي تواجه المستثمر المحلي والعمالة المحلية بوجه خاص، ولفت الانتباه إلى ضرورة الالتزام بتطبيق قوانين العمل المتعلقة بنسب العمالة الأجنبية في مشروعات الاستثمار الأجنبي في مصر.

## رابعًا: الإطار النظري

اعتمد البحث على إطار نظري يجمع بين بعض قضايا نظرية التبعية والنظرية الكينزية. حيث يري رواد مدرسة التبعية الاقتصادية أن الاستثمار الأجنبي يضر باقتصاديات الدول النامية؛ ولذا فإنه لا يجب الاستعانة به حتى تحقق تلك الدول معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (حشاد، نبيل،1996، ص119). كما استعانت الدراسة بقضايا النظرية الكينزية لفهم العلاقة بين الاستثمار والتشغيل.

(Nahidi, Mohammadreza Mohammadv & Badri, Arash Ketabforoush, 2014, p16)

## خامسًا: الإطار المنهجي

وقع الاختيار على منطقة شق الثعبان كمجتمع للبحث باعتبارها واحدة من أهم مناطق إنتاج الرخام والجرانيت في مصر، حيث تُعد المنطقة الأكبر من حيث حجم رأس المال المستثمر، وعدد المصانع، وحجم العمالة، وكمية الإنتاج. وتنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية، وتعتمد على التحليل الكيفي باستخدام طريقة دراسة الحالة كمنهجية ملائمة لموضوع البحث، وعلى الملاحظة والمقابلة

المتعمقة ودليل المقابلة كأدوات لجمع البيانات، وعلى الإخباريين والوثائق الرسمية كمصادر للبيانات. تم تطبيق دليل المقابلة على عينة من المستثمرين والعاملين بمصانع وورش المنطقة الصناعية، بالإضافة إلى المقابلات التي أجريت مع المسؤولين والموظفين الرسميين في الجهات الحكومية بالهيئة العامة للتنمية الصناعية والهيئة العامة للاستثمار وجمعية مستثمري شق الثعبان.

## سادسًا: نتائج الدراسة

رغم الأهمية الاقتصادية لصناعة الرخام والجرانيت كمصدر مهم للدخل القومي، إلا أن الدراسة الميدانية كشفت أن الصناعة تواجه العديد من المشكلات التي أمكن تصنيفها على النحو التالي:

1. مشكلات متعلقة ببيئة العمل على مستوى المنطقة الصناعية بشق التعبان.
2. مشكلات تواجه المستثمرين من المصريين والأجانب.
3. مشكلات تواجه العمالة المحلية.

## 1. مشكلات متعلقة ببيئة العمل بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان

أكد جميع العاملين بالمصانع والورش المدروسة بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان على وجود عدد من المشكلات المتعلقة ببيئة العمل، ويمكن حصر أهم هذه المشكلات فيما يلي:

أ. قصور في البنية الأساسية بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان.
ب. انعدام الأمن بالمنطقة الصناعية وغياب الرقابة على سيارات نقل الرخام التي يتم قيادتها بدون تراخيص.
ج. نقص الخدمات الصحية والغذائية بالمنطقة الصناعية.
د. غياب التنسيق بين الأجهزة الحكومية والمنطقة الصناعية.
ه. تدهور حالة الطرق وعدم وجود إنارة.
و. عدم توافر وسائل مواصلات داخل المنطقة الصناعية بشق الثعبان.

وفي ضوء نتائج الدراسة الميدانية، تعرض الباحثة هذه المشكلات بالتفصيل في النقاط الآتية:

### أ. قصور في البنية الأساسية بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان:

كشفت الدراسة الميدانية أن المنطقة الصناعية بشق الثعبان تعاني من العشوائية والإهمال وعدم توافر البنية الأساسية والمرافق، وتتمثل مشكلات المرافق الأساسية في :عدم توافر خدمات الصرف الصحي لجميع المصانع والورش، عدم ضخ مياه نقية من أجل الاستخدام الآدمي والإنتاج الصناعي، انتشار خطوط كهرباء الضغط العالي التي تعوق العمل وتمنع دخول سيارات النقل والشاحنات الكبيرة، عدم توافر شبكة التليفونات الأرضية، الشوارع غير مرصوفة وتلف ما تبقى من أسفلت الطرق بسبب ثقل الشاحنات المحملة ببلوكات الرخام والجرانيت.

وقد أشار الإخباري (أ.ع.ت) مدير مصنع رخام وجرانيت بشق الثعبان إلى عدم توافر المرافق الأساسية بقوله:

" فيه بطء شديد في إمداد المنطقة الصناعية بالمرافق سواء الصرف الصحي أو المية أو الإنارة، مع العلم إن فيه ورديات عمل ليلية ودا بيعرض العاملين بالمنطقة إلى خطورة كبيرة، الدولة كل فترة تحط إديها على المنطقة، ولكن بيتوقف التطوير لأسباب غير معلومة على الرغم إنهم أخدوا مننا مبالغ كبيرة جدًا لإدخال مياه بدلًا من المية اللي بتيجي من البحر بالشيء الفلاني".

ويقول مدير مصنع صيني:

" أبسط شيء أن الطريق غير ممهد، ولا توجد أي خدمات بالمنطقة، ونحصل على المياه من سيارات تنقلها لنا شهرياً أو أسبوعياً بمبالغ مالية كبيرة، تصل إلى 16 ألف جنيه فى الشهر، بواقع 4 آلاف جنيه فى الأسبوع الواحد. إضافة إلى ذلك لا توجد كهرباء فهي دائمة الانقطاع، وكل الماكينات هنا تعمل بالكهرباء، ولا يوجد شيء يدوي، وحين تنقطع الكهرباء يتوقف العمل. من المشكلات الأخرى التي تواجهنا: عدم وجود قنوات اتصال مع الجهات الرسمية، وطول المدة المستغرقة لاستخراج التراخيص، وكذلك الروتين الشديد في الجهات الحكومية".

ويؤكد رئيس مجلس إدارة الشركة العربية المصرية على ذلك بقوله:

" تعاني المصانع في شق الثعبان من انقطاع الكهرباء المتكرر وعند عودتها بشكل مفاجئ تؤدي إلى تلف الماكينات والمنتجات معاً، وعلى الرغم من ذلك فواتير الكهرباء بتيجي غالية جدا ومفيش أي دعم من الحكومة، بالإضافة إلى مشكلات تلوث مياه الشرب وندرة المياه وعدم وجود صرف صحي بالمنطقة. المية هنا بنجبها من البحر وبنخزنها في بيارات كل مصنع ليه بيارة يعني معظم المصانع في شق الثعبان متفقين مع شركات بتجيب لهم المية أسبوعيًا ويتم تخزين المية في البيارة واستخدامها في كل مراحل الصناعة".

وأكد الإخباري (س.ت) على غياب البنية الأساسية بقوله:

" المنطقة متدهورة والمنطقة بتعاني من العشوائية، فيه منطقة متصنفة على مستوى العالم في الصناعة واحنا في القرن الواحد وعشرين بلا خدمات أو مرافق؟! مفيش فيها مياه صالحة للشرب أو صرف صحي يساعد في تصريف المخلفات كمان بنعاني من انقطاع الكهرباء المفاجئ بالإضافة إلى حالة الطرق ".

ويؤكد ذلك الإخباري (ط.ش) بقوله:

"المنطقة بتعاني من عدم اكتمال خطوط الصرف الصحي وشبكة الطرق والمياه من عام 2004 على الرغم من دفع كافة المستحقات للمحافظة، وأغلب المصانع بتعتمد على الجهود الذاتية لحل هذه المشكلات، سواء عن طريق نقل المياه من خارج المنطقة عبر جرارات ووضع كشافات للإنارة أو كل صاحب مصنع يقوم برصف الطريق المحيط به، ومفيش فايدة اتكلمنا كتير أوي ولا حياة لمن تنادي. مفيش حد بيعملنا حاجة شق الثعبان اتبنت بجهودنا الذاتية".

ويقول (س.م.س) حول مشكلات عدم توافر المياه اللازمة للصناعة:

" بنشتري المية على حسابنا وبنخزنها في بيارات بجيب نقلة كل أسبوع لو البيارة كويسة ولو فيها مشكلة بجيب كل يومين نقلة، والمكن مبيشتغلش غير بالميه الرخام تحت الجلاية يتحرق لو مفيش مية، حتى المحاجر أساس شغلها قايم على المية".

وأضاف (أ.ل.ح) إلى أن:

"شق الثعبان تعاني من عدم توافر المرافق والخدمات كالمياه والكهرباء وعدم وجود قسم شرطة، أو مستشفى لعلاج مصابي العمل، إلى جانب فرض إتاوات من العرب، وعمالة الأطفال المنتشرة في المصانع لتقطيع الرخام ودا بيمثل خطورة على حياتهم، ولكن هتقول لمين لاحياة لمن تنادي ومفيش أي حد باصص بعين الاعتبار إن دي وجهة للصناعة الوطنية إزاي تبقى بالمستوى دا؟!".

وعن مشكلات الطرق وعدم الاهتمام برصفها تقول إحدي حالات الدراسة:

"حالة الطرق هنا بايظة خالص كل الطرق مليانة بالسحالة الرطبة وبمجرد ما تنشف بتملا الطريق غبار أبيض بيبهدل اللي رايح واللي جاي على الطريق ودا علشان مفيش شبكة صرف صحي تأخد مخلفات المصانع بدل ما تبهدل الشوارع كدا، والطريق كله مطبات طالعة ومطبات نازلة ودا راجع لأن العربيات اللي بتبقى داخلة شق الثعبان بتبقى محملة بلوكات ضخمة وخارجة برخام متقطع بيعمل للطريق التواءات دا بالاضافة أصلًا لمعظم أصحاب المصانع شاقة مصانعها فوق الجبل والطريق كله انحناءات وكسر رخام متقطع يمين وشمال".

وتؤكد هده النتائج ما أشارت إليه الدراسات السابقة حيث تعد مشكلة البنية التحتية من المشكلات التي تواجه معظم المناطق الصناعية في مصر. (أمل يحيي عيسى،2017، ص 196)

## ب. انعدام الأمن بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان:

أشارت جميع حالات الدراسة إلى غياب الأمن، وتعتبر هذه المشكلة من أكبر المشكلات التي تواجه المنطقة الصناعية وتؤثر بشكل مباشر على العملية الإنتاجية بالمصانع والورش. ومن خلال أقوال حالات الدراسة تبين أن الدولة اكتفت بالتواجد في المنطقة الصناعية من خلال مبان مهجورة خالية من البشر والمعدات. فوزارة الداخلية اكتفت بالتواجد في شق الثعبان من خلال مبنى تم إغلاق أبوابه وتركت المستثمرين ضحية لقانون البدو المجاورين للمنطقة الذي يقوم على منطق البقاء لمن يدفع الغفرة أو يتعرض لسرقة المعدات من أوناش وبلوكات الرخام. أدى ذلك إلى انتشار حوادث السرقات بالإكراه والتثبيت، وفرض إتاوات من قبل البدو بالمنطقة وإلا تعرضت المصانع والورش للسرقة.

حيث يؤكد (س.و.ت) مدير مصنع رخام وجرانيت إلى مشكلة انعدام الأمن بقوله: "بالرغم من وجود مباني مخصصة لنقطة الشرطة والمطافي إلا أنها خاوية ولا تعمل، بالإضافة إلى انتشار مروجي المخدرات والحشيش، حيث إن المنطقة أصبحت مرتعاً لمروجي تلك المحظورات وأيضًا كثرة الباعة الجائلين والمتسولين".

ويؤكد الإخباري (م.ص) على انعدام الأمن بقوله:

"مفيش أمن بالمنطقة الصناعية كل صاحب مصنع بيحط حراسة على المصنع بتاعه، بيحرس معداته وأدوات انتاجه والرخام والجرانيت المتقطع يعني كل واحد هنا شايل شيلته بجهوده الذاتية".

وأكد (م.ي) أحد العمال على انعدام الأمن وغياب الرقابة بقوله:

" احنا هنا بنشتغل 3 ورديات فيه ناس زمايلي متعودين إنهم يأخدوا الوردية المتأخرة وبرضه صاحب المصنع على حسب احتياج المصنع ممكن ينزلنا وردية متأخرة، لا بنشوف للقسم دور والمبنى بتاعه مقفول على طول، ولا عمرنا شوفنا أي حد من أفراد الشرطة هنا في المنطقة غير لو فيه أي مصيبة

كبيرة أو حد مبلغ أي بلاغ كيدي ودي طبعًا مشكلة كبيرة مفيش إحساس بالأمان وأنا ماشي بالليل متأخر لو حد طلع عليا هيثبتني ويأخد اللي معايا".

وأشار (م. س) أحد العمال بالمنطقة إلى أن:

"الشرطة موجودة على الطريق الرئيسي بالأوتوستراد، في حين أن الأمن منعدم تماما بالمنطقة، اتصلوا دلوقتي بالشرطة وقولوا فيه ناس بتعتدي علينا بشق الثعبان.. ولو حد جه أبقى كداب".

ويؤكد (ج.ع) عامل جلاية على ما أشار إليه العامل (م.س) بقوله:

" إحنا هنا في جزيرة منعزلة مفيش إحساس بالأمن نهائي كأننا عايشين في غابة، المنطقة هنا قائمة على الجهود الذاتية من المستثمرين ولا شايفين أي تطوير ولا للدولة أي دور غير إنها كل فترة تجيب معدات كبيرة للحفر في المنطقة تمهيدًا لدخول الصرف وبعد كدا يأخدوا حاجاتهم ويمشوا من غير ما يستكملوا أي حاجة".

## ج. نقص الخدمات الصحية والغذائية بالمنطقة الصناعية:

أشارت معظم حالات الدراسة على مستوى المصانع المدروسة إلى وجود مشكلات تتعلق بنقص الخدمات الصحية والغذائية الخاصة بالمنطقة الصناعية، وتتمثل الخدمات في المياه النقية النظيفة، والمطاعم ووحدة الإسعاف وشركات النظافة.

وقد أكد أحد الإخباريين على نقص الخدمات بقوله: " أهم الخدمات غير موجودة، المرافق الحيوية مثل وحدة الإسعاف وعيادة صحية، ووحدة الإطفاء ونقطة الشرطة وخدمات الحراسة، ويتساءل هل يعقل أن توجد منطقة اقتصادية كثيفة المصانع والعمالة ولا توجد بها تلك الخدمات؟!".

وأكد إخباري آخر على ذلك بقوله:

" تنتشر الأمراض بين معظم العمال نتيجة لتلوث مياه الشرب وتلوث الأغذية التي يتناولها العمال ودا أدى إلى انتشار حالات المغص الكلوي نتيجة المياه الملوثة وحالات التنيا نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه المستخدمة في النظافة الشخصية بالإضافة إلى حالات القيئ والمغص المعوي المنتشرة بين العمال والتى غالبًا ما تكون نتيجة لتناول أطعمة ملوثة بسبب عربيات الأكل اللي مش عليها رقابة".

وأكد (م.م.ش) أحد العمال على نقص الخدمات الصحية بقوله:

"مفيش مستشفى أو وحدة صحية بالرغم إن العمل داخل مصانع المنطقة يعرض العاملين للإصابات نتيجة استخدام الآلات والمواد الخطرة، وأقرب مستشفى تبعد (4) كم وهي مستشفى جراحة اليوم الواحد".

وأشار إلى ذلك (س.ح) مدير مصنع رخام بقوله:

" وحدة الإسعاف بشق الثعبان مبنى مهجور خالي من البشر والمعدات وهي بس عبارة عن مبنى حديث النشأة، ولكنه خالي من أي مسعفين او أطباء أو معدات طبية وبالطبع خالي من المرضى على الرغم من أهمية وجود وحدة للإسعاف بالمنطقة".

وأكد الإخباري (و. ط) على الحالة المتدنية لمحلات الأطعمة بقوله:

" محلات الأطعمة بشق الثعبان غير صالحة للاستعمال الآدمي ولا توجد رقابة صحية على الوجبات وعدم توافر مياه نظيفة، ويوجد نوعين من فناطيس المياه التي تأتي إلى المنطقة، الأولى مياه مباشرة من مياه النيل وهذه تستخدم في العمل، والثانية مياه عذبة للشرب، ولكنها عندما تصل للمنطقة تكون قد تلوثت بسبب الجو المحيط الملوث بالأتربة".

وأكد أحد العمال على نقص عمال النظافة بالمنطقة الصناعية بقوله:

"عدم توافر عمال نظافة دا أدى إلى إلقاء المخلفات في شوارع شق التعبان ودا أدى إلى غلق كثير من مداخل ومخارج المنطقة بسبب كثرة مخلفات المصانع والورش".

## د. غياب التنسيق بين الأجهزة الحكومية والمنطقة الصناعية:

أكدت معظم حالات الدراسة على غياب التنسيق بين الأجهزة الحكومية والمنطقة، فالمشكلة مع القطاع الحكومي تتلخص في غياب الرقابة بها من قبل المحافظة، إضافة إلى تحفظ البنوك على تمويل المصانع باعتبارها ضمن الصناعات عالية المخاطر وعدم استيفائهم لجميع الأوراق المطلوبة للتمويل. ويؤكد على ذلك أحد الإخبارين بقوله:

"على الرغم من أن المنطقة معترف بها رسمياً منذ عام ٢٠٠٠ لكنها تعاني من التجاهل الحكومي حيث لم تطلها يد محافظة القاهرة بالشكل المطلوب، وتعنت المسؤولين في إصدار التراخيص للمصانع والورش بالمنطقة والتي تجدد سنويًا، والرسوم المرهقة التي تفرض مثل رسوم سعر الكارتات على السيارات، والتي جعلت سعر الرخام يزداد".

## ه. تدهور حالة الطرق وعدم وجود انارة:

أشار جميع الإخباريين بالمصانع المدروسة بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان إلى سوء حالة الطرق بشكل عام؛ فالشوارع غير ممهدة، بالإضافة إلى عدم وجود إنارة بالمنطقة الصناعية، وأكدت على ذلك ملاحظة الباحثة حيث لا يوجد طرق مرصوفة للشوارع الداخلية لمنطقة شق الثعبان فيما عدا الطريق الرئيسي طريق الأوتوستراد إلى نهاية المفارق، فسوء حالة الطرق والشوارع أدى إلى كثرة الحوادث بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان. وأكد على ذلك (ش.م) مدير تسويق مصنع رخام بقوله:

" المنطقة ما زالت تعاني من تدهور الطريق والبنية التحتية، بالرغم من أعمال التطوير القائمة والمستمرة بها، الطرق سيئ جدا ومفيش شارع واحد متسفلت ولا تصلح أن تسير عليها عربيات النقل، كلها بلا استثناء نازلة وطالعة مطبات على الرغم انهم أخدوا من المصانع والورش مبالغ ضخمة جدًا تحت بند المرافق ولا فيه مرافق ولا فيه أي خدمات بالمنطقة، بالإضافة إلى كل يوم والتاني عربية عاملة حادثة داخل الشق ،بسبب الطرق أصبح التطوير اللي الدولة بتتكلم عليه دا حلم لينا قالونا هنمشيكوا في شوارع حرير في حرير ولا شايفين أي تطوير".

## و. عدم توافر وسائل مواصلات داخل المنطقة الصناعية بشق الثعبان:

أوضحت الدراسة الميدانية عدم توافر وسائل مواصلات داخلية بالمنطقة الصناعية، حيث تبين أن معظم المصانع والورش توفر وسائل مواصلات خاصة للمديرين فقط (السماح لهم باستخدام سيارة المصنع)، بينما يعتمد معظم العمال على السير على الأقدام للوصول إلى المصانع والورش. ولكن مؤخرًا

قامت معظم العمالة التي تعمل في المصانع الواقعة أعلى الجبل بالاتفاق مع بعض أصحاب التوكتوك لتوصيلهم يوميًا.

ويؤكد على ذلك أحد العمال بقوله:

" أنا يوميًا بدفع عشرة جنيه للتوك توك علشان يدخلني جوا لغاية باب المصنع كنت الأول بأخد الطريق مشي أو أي عربية محملة طالعة أتشعلق فيها توصلني لغاية ما أطلع على البوابة برا، بس فيه مصانع صينية بتوفر عربيات نص نقل تلم فيها العمال كلهم من على بوابة الشق وتدخلهم لغاية جوا بس قليلين أوي برضه اللي بيعملوا كدا".

## 2. المشكلات التي تواجه المستثمرين

أوضحت الدراسة الميدانية على مستوى المصانع والورش المدروسة وجود مشكلات تواجه جميع المستثمرين بالمنطقة من المصريين والأجانب على السواء، وتنقسم هذه المشكلات إلى:

أ. مشكلات متعلقة بالعملية الإنتاجية.
ب. مشكلات متعلقة بالتعامل مع الجهات الرسمية.

### أ. مشكلات تواجه المستثمرين وتؤثر على العملية الإنتاجية وتتلخص في الآتي:

- مشكلات نقص المواد الخام ومشكلات الحصول عليها.
- التكنولوجيا، ومشكلات الآلات والمعدات والصيانة.
- الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي بسبب أعمال التطوير بالمنطقة الصناعية.
- المنافسة غير المتكافئة مع رأس المال الأجنبي.
- مشكلات تسويقية.

وتناقش الباحثة هذه المشكلات بالتفصيل على النحو التالي:

- **مشكلات نقص المواد الخام ومشكلات الحصول عليها:**

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود مشكلات تواجه جميع المستثمرين في الحصول على المواد الخام، وأجمعت على ذلك حالات الدراسة الميدانية، وتتمثل هذه المشكلات في الإتاوات، ورسوم الطريق، وغلق الطريق المؤدي إلى المنطقة الصناعية بشق الثعبان، ومشكلات النقل، وعدم تجانس ألوان الرخام، والمنافسة السعرية وغلاء أسعار الخامات المستوردة، وأخيرًا الجمارك واحتجاز الخامات فيها.

- **التكنولوجيا ومشكلات الآلات والمعدات والصيانة:**

كشفت نتائج الدراسة الميدانية أنه لا يوجد مراكز متخصصة لصيانة الآلات والمعدات بشق الثعبان، فضلا عن عدم توافر قطع الغيار، وغلاء أسعار قطع غيار الماكينات لأن معظمها يستورد من الخارج، بالإضافة إلى تعقد إجراءات الجمارك والرسوم الجمركية ونقص العملة.

وأكد على ذلك (ص.م) مدير مشتريات مصنع رخام وجرانيت:

" أكبر مشكلة بتواجه المصنع هي شراء قطع الغيار احنا معظم قطع الغيار بنجيبها إما من إيطاليا أو الصين وطبعًا بندفع بالدولار، فمعظم المصانع فيه اتفاق ما بينها ما بين المكاتب اللي بتوفر القطع دي

يعني المكاتب دي وسيط بس التعقيد في الإجراءات دا بيشكل عبء على المصنع ، يعني بنضطر كل فترة قبل ما يحصل حاجة للماكينات نجيب سفقة سيور أو تروس أو علشان أبقى مأمن نفسي والعجلة بتاعت الإنتاج متقفش لأن لو انتظرت لما المكنة تبوظ وأروح أدور على قطع الغيار حالي هيقف بسبب الجمارك كفاية أيام كورونا الله ما يعدها أيام وقفت حالنا لما حاجتنا كلها اتصادرت في الجمارك بسبب وقف الاستيراد".

- **الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي بسبب أعمال التطوير بالمنطقة الصناعية:**

أشار عدد كبير من حالات الدراسة من العاملين بمصانع وورش بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان إلى أن أكبر المشكلات التي تهدد عملية الإنتاج هي مشكلة انقطاع التيار الكهربائي المفاجئ بسبب أعمال التطوير، وأكد على ذلك معظم أصحاب مصانع الرخام والجرانيت بالمنطقة، ويؤكد ذلك رئيس مجلس إدارة الشركة العربية المصرية:

"المصانع في شق الثعبان تعاني من انقطاع الكهرباء المتكرر وعند عودتها بشكل مفاجئ تؤدي إلى تلف الماكينات والمنتجات، وعلى الرغم من ذلك، فواتير الكهرباء بتيجي غالية جدًا ومفيش أي دعم من الحكومة لينا".

وأشار صاحب مصنع رخام إلى:

" الكهرباء والمية دول أساس الشغلانة من غيرهم هقفل وهقعد في البيت، ومفيش إمكانية إني أوفر مولدات كهرباء أسعارها غالية جدًا وهتستهلك سولار كتير لأن أنا كل المكن عندي شغال بالكهرباء وفي مقابل الانقطاع المتكرر للكهرباء دا بحجة التطوير ولا احنا شايفين تطوير ولا بتاع بندفع فواتير كبيرة جدًا لأن بيحاسبني على الشريحة التجارية وعاوز أقول لحضرتك على حاجة، فيه ناس كتير جدا هنا ممشينها شمال في الكهرباء وسارقين ومفطسين العداد بس حلال في الدولة لأن احنا بندفع ضرائب كبيرة جدًا فيرحمونا شوية ويبقى فيه دعم لينا احنا ولاد البلد ما تروح الدولة تأخد من المستثمر الأجنبي اللي بتشجعه إنه يزود استثماراته مقابل الملاليم اللي بياخدوها منهم وواكلين الجبل كله في عبهم ".

ويؤكد مدير مصنع "الفراعنة" على أن مشكلة انقطاع التيار الكهربائي من أكثر المشكلات التي تؤرق العاملين بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان بقوله:

"هل يرضي ربنا إن كل المصانع دي تتوقف عن العمل بسبب انقطاع الكهرباء؟ احنا قاعدين منتظرين الفرج زي ما بيقولوا دي منطقة صناعية والخسائر أكبر مما حضرتك وأي حد يتخيل، دا فيه بعض المصانع اللي عند المحمية في نهاية شق الثعبان متضررة من انقطاع الكهرباء أكثر من 6 أيام انقطاع متواصل وشارع الأمير سالم لليوم الثاني أو الثالث والمصانع متوقفة تمامًا عارفين يعني إيه مصانع؟! يعني ناس منتجة وعمالة باتت معطلة، لو بيأسسوا مدينة جديدة مش هتاخد الوقت دا كله ... الناس كرهت التطوير والرصف وتجديد الكابلات علشان عاوزين فقط يشتغلوا وينتجوا ويحسوا بقيمة العمل".

- **المنافسة غير المتكافئة مع رأس المال الأجنبي:**

كشفت نتائج الدراسة الميدانية أنه على الرغم من أن القانون المصري يمنع استخراج تصريح المحاجر لغير المصريين، فإن رأس المال الأجنبي تمكن من التلاعب بهذا القانون، وخاصة رأس المال الصيني، حيث تمكن الصينيون من الحصول على تصاريح من الباطن، دفعهم إلى ذلك، أن المحاجر المصرية تتميز بإنتاج اللون البيج من الرخام الذي يتميز بسهولة تشكيله وتغيير لونه وإضافة مواصفات

جديدة له، بالإضافة إلى رخص ثمنه مقارنة بالرخام الهندي والتركي، وقد لاقى ذلك ترحيبًا من المستثمر المصري حيث يسعى صاحب المصنع للتخلص من مشكلات الضرائب والعمالة والبعد عن المخالفات مستفيدًا من الحد الأدنى للاستثمار الذي يحصل عليه من خلال تأجير المصنع، وغالبًا ما يشترط المستثمر الصيني إخلاء المصنع من العمال ، فهو يحتاج إلى المصنع فقط، ويتم استبدال العمالة المصرية بالتكنولوجيا الحديثة والعمالة الصينية التي تدخل مصر بتأشيرات سياحية لمدة ثلاثة أشهر، ثم تستغل الطبيعة الجبلية للمنطقة للاستمرار في الإقامة في مصر بعيدًا عن الملاحقات الأمنية. يقول (ر. ع) مدير مصنع مصري:

" فيه معركة استثمارية دائرة على أرض شق التعبان و ترجح كفتها لأصحاب العيون الضيقة، كتير من المصانع المصرية اضطرت إلى الإغلاق بسببهم وبسبب عدم دعم الدولة ليهم، لأن أصحاب المحاجر بيبيعوا للصينيين خامات الدرجة الأولى من الرخام، واللي يروح للمصريين خامات الدرجة التانية والتالتة، بالإضافة لأن الصينيين بيبيعوا كتير وبالتالي بيعوضوا المكسب القليل، أما المصانع المصرية متعرفش ترخص السعر زيهم، لأنها بتبيع قليل وماعندهاش قدرة على التسويق لمنتجاتها، وبقى فيه مصانع كتيرة جدًا مش عارفة تنافسهم ولا في سعر ولا بتواجدهم في السوق زي ما هما متواجدين".

وأشار مدير تسويق مصنع رخام وجرانيت إلى:

" بعض الصينيين يصنعون منتجات رديئة وغير مطابقة للمواصفات، بتكلفة أقل، ويبيعونها في السوق المصري، كما يصدرونها باعتبارها منتجًا مصريًا ما يجعله خارج المنافسة التصديرية لمصر، وبالتالي أصبح عندنا صناعة رخام وجرانيت صينية في قلعة صناعة الرخام المصرية".

- **مشكلات تسويقية:**

تبين من خلال الدراسة الميدانية وجود مشكلات تواجه المستثمرين المحليين عند التسويق الداخلي، علاوة على ذلك وجود مشكلات تواجه جميع المستثمرين بالمنطقة الصناعية سواء كانوا مصريين أو أجانب عند التصدير ويؤكد على ذلك جميع حالات الدراسة. يقول مدير تسويق مصنع رخام وجرانيت بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان:

" بعد أن أصبح الصينيون يشاركون المصريين في المصانع إلى أن احتلوا صناعة الرخام والجرانيت بالمنطقة بدعم من دولتهم ومن مصر جعل المنافسة صعبة على المصانع المصرية في سعر التصدير، وبالتالي أصبحت عملية التسويق صعبة للغاية وكل آمالنا على السوق المحلي لأن زي ماحضرتك شايفة فيه توسع في الإنشاء المعماري اليومين دول فالحركة ماشية في السوق المحلي ومن ساعة كورونا والتصدير كان واقف والدولار اللي اتعوم أكثر من مرة والتصدير بقي إجراءاته كثيرة بنقصه أحسن".

ويؤكد مندوب مبيعات مصنع رخام وجرانيت على وجود مشكلات تسويقية بقوله:

" الصيني وهو جاي شق الثعبان جاي بكل مستلزماته وكل خاماته، وتعتبر الحاجات دي عندهم برخص التراب فبينتجوا وبيبيعوا بسعر رخيص علشان التكلفة نفسها قليلة عليه، أما أنا بجيب الخامات والمعدات بسعر معين ومقارنة بيه بجيب الحاجات دي أغلى فلازم أحدد سعر يغطي التكلفة دي، دا بالاضافة أنا لو هاجي أنزل منتجات تنافس المنتج الصيني أنا اللي هخسر لأن الحاجة هو بيكلفها بخمسة وأنا بكلفها بعشرة فمفيش أي وجه مقارنة من حيث السعر، والمستهلك طبعًا بيدور على المنتج اللي سعره رخيص وبرضه جودته كويسة، علشان كدا حصل ركود للسوق المصري".

وكشفت الدراسة الميدانية عن وجود مشكلات تواجه المستثمرين سواء مصريين أوأجانب عند التصدير، ويمكن تلخيص أهم هذه المشكلات فيما يلي:

- عدم كفاءة التسويق للأسواق الخارجية لمنتجات تلك المنطقة.
- ارتفاع أسعار الصرف التي أدت إلى ارتفاع أسعار الموانئ.

وأجمعت معظم حالات الدراسة الميدانية أن المستثمر الصيني هو الذي يستفيد من دعم الصادرات المصرية وأن هذه أصبحت مشكلة تؤرق معظم المستثمرين المصريين بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان. ويؤكد ذلك أحد الإخباريين بقوله:

" اتكلمنا كتير على العقود اللي من الباطن، والمنتجات اللي بيصدروها الصينيين باسم مصر وباسم الشركات المصرية ولا حياة لمن تنادي، تخيلي بيستفيدوا من دعم دولتنا واحنا مش عارفين نعمل زيهم نظرًا لارتفاع تكاليف التصدير وإجراءات الورق اللي مش بتخلص وجات كورونا كملت على كل دا بوقف التصدير والاستيراد".

كما أكد عدد كبير من الحالات على مشكلة ارتفاع أسعار الشحن بالموانئ، وأشار إلى ذلك مدير تسويق أحد المصانع بقوله:

" بالنسبة للمشكلات اللي بتواجه المصنع في عملية التصدير أسعار المؤانئ والتعقيدات في إجراءات إنهاء استيفاء الأوراق".

## ب. المشكلات التي تواجه المستثمرين في التعامل مع الجهات الرسمية:

أكدت حالات الدراسة أن المستثمرين المحليين والأجانب يعانون من العديد من المشكلات في التعامل مع الجهات الرسمية، وأهم هذه الجهات: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الاتحاد العام للصناعات، قطاع البنوك، وزارة القوى العاملة والهجرة، مصلحة الجمارك، وأخيرًا مصلحة الضرائب.

ويمكن تلخيص أهم هذه المشكلات في الآتي:

- مشكلة تقنين أوضاع المصانع والورش والمبالغة في أسعار التقنين.
- ارتفاع قيمة الضرائب.
- مشكلات الروتين في المصالح الحكومية لإنهاء استخراج التصاريح.
- صعوبة استخراج رخص للعمالة الأجنبية والتكلفة المرتفعة للتراخيص مما أدى إلى دخول العمالة بطرق غير قانونية.

وفيما يلي تناقش الباحثة هذه المشكلات في ضوء أقوال حالات الدراسة:

- **مشكلة تقنين المصانع والورش والمبالغة في أسعار التقنين:**

أشار عدد كبير من حالات الدراسة إلى أن مشكلة التقنين والمبالغة في أسعار التقنين مشكلة تؤرق معظم المستثمرين المصريين، وتمثل عبئًا على أصحاب المصانع أو الورش. وقد أدت مشكلة التقنين والمبالغة في الأسعار إلى لجوء أصحاب المصانع والورش إلى تأجير المصانع للمستثمرين الصينيين، حيث وجد أصحاب تلك المصانع أن فكرة تأجيرها تمثل بالنسبة لهم حلًا مناسبًا للتخلص من المشكلات التي تواجههم وفي مقدمتها الضرائب، ومشكلة التقنين.

وعبرت عن ذلك إحدى حالات الدراسة بقولها:

" مشكلة التقنين دي مشكلة كبيرة جدًا لأن المساحات هنا كبيرة جدًا والدولة بتتكلم في أرقام فلكية، وفيه تواطؤ من المسؤولين بالحكومة سمحوا لأفراد وبلطجية بوضع اليد على مساحات واسعة من المنطقة ومن ثم بيعها للمواطنين والعمال الراغبين في الاستثمار بالمنطقة، وتيجي بعد كدا الدولة تطالب بإخلاء المنطقة وتهدد بطرد العمال وأصحاب المصانع والورش بحجة تقنين أوضاعهم وشراء الأرض مرة أخرى من الدولة".

ويقول (ن. س) صاحب معرض جرانيت حول ارتفاع أسعار التقنين:

" أسعار تقنين المصانع مبالغ فيها جدًا، والمفروض يكون فيه دعم وتمويل من الدولة مش يجوا علينا كدا المتر وصل 1800 بعد قرار التقنين اللي أصدرته محافظة القاهرة، واللي مش هيدفع دلوقتي هيدفع بعد كدا بالغرامة فتخيل مصنع مساحته ألفين متر يجي عليه أكتر من ثلاثة مليون جنيه ليه يعني؟ احنا بنكسب أد إيه علشان يأخدوا ممنا كل دا؟! احنا نقفلها أحسن ولا نأجرها زي ما أصحاب مصانع كتير جدا أجروا مصانعهم للصينيين ومريحين دماغهم وبياخدوا كل شهر فوق ال 300 ألف على حسب مساحة المصنع من غير وجع دماغ ولا مناهدة مع الحكومة ولو طلبوا فلوس أكثر من كدا من الصينيين هيدفعوا لأنهم عملوا سوق لنفسهم".

ويؤكد على ما سبق الإخباري (س.ت) بقوله:

" مشكلة التقنين دي مشكلة كبيرة جدًا عاوز أقول لحضرتك حاجة، دا سبب رئيسي لدخول الأجانب شق الثعبان استغلوا المشكلات دي، واتوسعوا وانتشروا في المنطقة لأن أصحاب المصانع كانوا بيمروا بأزمات مادية نتيجة الضغط من قبل الدولة في التقنين وأسعار المرافق فصاحب المصنع اشترى دماغه وأجره للصيني، الصيني بيأجر المصنع فاضي ورينج الإيجار هنا في الوقت الحالي حوالي ٢٠٠ ألف شهرياً وأحيانا بيوصل ل٣٠٠ ألف حسب مساحة المصنع وصاحب المصنع يتمنى هذا المبلغ، لأنه مكسب يعفيه من خطورة المهنة ومشاكل الحصول على المادة الخام من الجبل، وزيادة الرسوم المستمرة، ولذلك دخل الصينيين هنا وتحكموا في العديد من الورش والمصانع".

ويقول (م.ي) مدير مصنع رخام وجرانيت:

"إحنا اللي عملنا كدا في نفسنا باختيار السيناريو الأكثر راحة لما صاحب المصنع أجر مصنعه علشان يرتاح من مشاكل التقنين والضرائب والمادة الخام والعمال، المصريين بيحبوا الكسل والراحة، علشان كدا بيأجروا مصانعهم، وتجيلهم فلوس على الجاهز، حتى لو قليلة، للأسف بقي التاجر المصري بيشتري بضاعة مصرية جوة مصر لكن من ناس صينيين".

ويقول (م.س) إخباري آخر:

" يروح يقنن أوضاع المستثمرين الصينيين جاي على الغلبان ليه؟ وتزود أسعار التقنين علينا ونتعامل زينا زيهم في الآخر هما واكلين سوق الجرانيت كله ومستولين عليه وحكومتهم دعماهم دعم كبير جدًا".

- **ارتفاع قيمة الضرائب:**

أشار عدد كبير من حالات الدراسة من المستثمرين المصريين إلى ارتفاع قيمة الضرائب المفروضة على المصانع والورش حتى أصبحت تمثل عبئًا عليهم مما دفعهم إلى التخلص من هذه المشكلات بعرض

مصانعهم على المستثمرين الأجانب وخصوصًا الصينيين للإيجار، وأيضًا ارتفاع الرسوم المخصصة للتأمينات الاجتماعية.

يقول (أ. ف) مدير مصنع رخام وجرانيت بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان:

" أصحاب المصانع بيريحوا نفسهم ويأجروا مصانعهم لمستثمرين صينيين مقابل 200 ألف جنيه شهريا وبعقود مدتها ٥ سنين أو أكثر، كل دا بسبب مشكلة التقنين وارتفاع الضرائب اللي جاية على المصنع مبالغ مهولة تقولش يعني بنكسب ملايين في الشهر أنا مثلا جايلي ضرائب 500 ألف جنيه يعني تقريبا الدولة عاوزة تأخد ربع المكسب اللي بكسبه هو دا الدعم اللي بتدعمه، يأخدوا مننا معنديش اعتراض بس يأخدوا بالعقل أدفع ليه المبلغ دا في حين إن ممشينها بالحب هنا في المنطقة مع مصانع كتير، دا الضرائب بتحاسبني على البلوك الخام ما هو بيطلع منه نسبة فاقد عند تسويته والقص يجوا يشوفوا كمية كسر الرخام اللي رادمة الشق وبعد كدا يأخدوا مننا ضرائب".

- **مشكلات الروتين في المصالح الحكومية:**

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود مشكلات تتعلق بالفساد في المنطقة الصناعية بشق الثعبان ويمكن تلخيصها في الآتي:

- سرقة التيار الكهربائي من المحولات الكهربائية إما بتوصيل التيار بالمخالفة بالإتفاق مع بعض موظفي شركة الكهرباء.
- الإستيلاء على أراضي الدولة بدون دفع رسوم الملكية أو الإيجار لهذه الأراضي، بل أن الكثير يقومون بتأجيرها للصينين بالمنطقة والاستفادة بالعائد.
- غياب القوانين الرقابية على المستثمرين الأجانب والتحايل على القانون.
- الروتين في الإجراءات الخاصة بدخول مستلزمات الإنتاج التي يتم استيراها من الخارج.
- المغالاة في الرسوم عند استخراج أي مستندات.

أشار (ر.أ) صاحب مصنع:

" المصانع الصينية بالمنطقة تصدر الرخام لجميع دول العالم، وبذلك يتحايلون على الحكومة المصرية التي لا تستطيع فرض رسوم على الصادرات باعتبارها صادرات مصرية، رغم أنها مصانع قام الصينيون بإستئجارها من المصريين، وبيستخدموا الكهرباء والمياه والطاقة المدعومة من الدولة يعني بيتحاسبوا زينا زيهم كمان ومستفيدين من كل الخدمات ومش اللي في المنطقة بس دول عايشين في أحلى فيلل في المعادي".

أما عن مشكلات الروتين في استخراج التصاريح وإنهاء إجراءات التقنين من المصالح الحكومية، فقد اتفقت معظم حالات الدراسة على أن أصحاب المصانع المصرية يواجهون العديد من الصعوبات عند استخراج التصاريح ورخص التشغيل وإنهاء إجراءات التقنين وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي:

- تفشي الروتين والرشوة وتعقد الإجراءات.
- عدم المرونة في استخراج التصاريح وأي أوراق تخص المستثمرين من أي جهة.
- التعنت من قبل الموظفين وارتفاع الرسوم.
- تعقد وكثرة الإجراءات المطلوبة.

وعبرت عن ذلك إحدى الحالات بقولها:

" أنا ورق التقنين بتاع مصنعي كنت مقدمه للمحافظة أيام ما كانت شق الثعبان تابعة لمحافظة حلوان، ولما رجعت لمحافظة القاهرة تاني اكتشفت أنهم بيبعتولي إن المصنع لازم يتقنن وإلا هيتحجز عليه دوخت واتمرمطت بين ديوان عام المحافظة لمحافظة حلوان والقاهرة علشان أثبت إني كنت مقدم على التقنين ودافع كل المستحقات المالية والموضوع خلص إن وصيت حد كبير شغال في محافظة حلوان عرف يسلك معاهم ونقلي الورق واداني رخصة مؤقتة أمشي بيها أموري لغاية ما الورق يوصل لمحافظة القاهرة".

- **صعوبة استخراج رخص للعمالة الأجنبية والتكلفة المرتفعة، مما أدى إلى دخولها بطرق غير قانونية:**

أوضحت الدراسة الميدانية أن المستثمر الأجنبي يواجه العديد من الصعوبات في استخراج رخص تشغيل العمالة الأجنبية، فضلاً عن تصاريح الإقامة وأهم هذه الصعوبات مايلي:

- طول الفترة الزمنية اللازمة لإصدار موافقة تصاريح الإقامة والعمل، وترتب على ذلك دخولهم للمنطقة الصناعية بشكل غير قانوني.
- تعدد الجهات المانحة للتراخيص وكثرة الأوراق.
- زيادة الرسوم.

وكشفت الدراسة أن عددًا قليلًا من حالات الدراسة من المستثمرين الأجانب لا يفضلون استقدام عمالة أجنبية ويؤكد على ذلك "جين واي" مستثمر صيني، إذ ذكر المترجم المرافق له (أ. ف) أنه:

"استأجر مصنعًا ضخمًا لإنتاج الرخام والجرانيت في منطقة شق الثعبان، وأنه لا يحب استقدام صينيين للعمل هنا في المصنع، لأن استقدام العامل الصيني يكلفه الكثير، بداية من التذاكر والإقامة، وتصاريح العمال والتأمين على الحياة، وتأمين المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإن راتب العامل الصيني يفوق أضعاف راتب العامل المصري، ولا يوجد مستثمر يحب ذلك".

وبالإضافة إلى كل ما سبق، كشفت الدراسة الميدانية أن المستثمرين المصريين يواجهون بعض المشكلات خلال التعامل مع البنوك، وتتمثل هذه المشكلات: في نقص التمويل وعدم مساعدة المستثمرين المتعثرين، ارتفاع أسعار الفائدة والمصروفات الإدارية، عدم السماح بتقسيط الضرائب المستحقة دون غرامات أو فوائد مما أدى إلى الحجز الإداري على المصانع والورش. وأيضًا لعدم وجود الدعم من مجلس التدريب الصناعي للمصانع والورش.

## 3. المشكلات التي تواجه العمالة المحلية بمصانع وورش المنطقة الصناعية

كشفت المقابلات المتعمقة عن وجود العديد من المشكلات التي تواجه العمالة المحلية بالمصانع والورش المدروسة، ويمكن تلخيص هذه المشكلات فيما يلي:

أ. غزو العمالة الصينية.
ب. عدم تطبيق قانون العمل فيما يخص نسبة العمالة الأجنبية (العمالة الصينية).

ج. المخاطر التي يتعرض لها العمال فضلًا عن عدم وجود تأمينات للعمال وعدم إحساس العامل بالأمان.

د. مشكلات صحية متعلقة بطبيعة العمل.

ه. ضعف الأجور وخاصة بعد زيادة نسبة العمالة الصينية بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان.

و. صعوبة المواصلات وعدم توافرها بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان، مما يشكل صعوبة على العمال في الوصول إلى الورش المتطرفة في نهاية الجبل.

## أ. غزو العمالة الصينية:

كشفت المقابلات المتعمقة أن العمالة الصينية غزت المنطقة بعد نزوح أصحاب المصانع والورش منها، ومعظم أصحاب المصانع في مشروعات الاستثمار الأجنبي الخالص والاستثمار الأجنبي المشترك استبدلت العمالة المصرية بالعمالة الصينية، كما كشفت المقابلات أنهم يعملون بدون تصاريح عمل، مما يعني عدم التحقق من قانونية تلك العمالة.

وأكدت نتائج الدراسة الميدانية أن إحلال العمالة الصينية محل العمالة المحلية والتغلغل الصيني بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان مر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولي: كان الصينيون خلال هذه المرحلة يشترون من المنتجين المصريين طاولات الرخام بعد أن يقوموا بتقطيعها، وهنا كان المنتج المصري يحصل على هامش ربح مناسب نتيجة لفارق السعر، وكانت هناك أعداد كبيرة من العمالة المصرية يطلق عليهم (النشيرة) تستفيد من هذا الوضع حيث أتاح ذلك لهم فرص العمل. والنشيرة هم أفراد يقومون بشراء بلوكات خام الرخام والجرانيت من أصحاب المصانع المتعثرين مادياً بسعر التكلفة، ويقومون بنشرها وتلميعها في ورش صغيرة داخل منطقة شق الثعبان مقابل ثمن بسيط، وبيعها للمستهلك النهائي بأسعار تقل عن أسعار المنتجات الشبيهة التي يتم تصنيعها في مصانع المنطقة الصناعية، وذلك لعدم تحملهم أي تكاليف للإنتاج مثل الأجور، فواتير الكهرباء، الضرائب، المياه وغير ذلك.

المرحلة الثانية: توصل الصينيون إلى اتفاق مع أصحاب المحاجر على شراء البلوكات الخام بدون نشرها وتصديرها خام إلى الصين مباشرة لتصنيعها هناك، وعندما أدركت الدولة خطورة ذلك الوضع قررت فرض رسوم على تصدير البلوكات تتراوح ما بين (150-80) جنيهًا للبلوك الواحد وفقًا لاعتبارات فنية تخرج عن مجال البحث.

المرحلة الثالثة: كان رد فعل المستثمرين الصينيين أنهم قرروا أن يقوموا بعملية التصنيع في مصر مستفيدين من دعم الطاقة، والتقدم التكنولوجي للآلات التي يقومون باستيرادها لحسابهم من الصين، وعدم تحملهم ضرائب، وتدعيم الحكومة الصينية لهم بصور متعددة منها على سبيل المثال: أنه يكفي أن يقدم أحد المستثمرين الصينيين لبلاده عقد إيجار لمصنع بشق الثعبان ليحصل بمقتضاه على قروض بنكية وآلات لتمكنه من العمل في مصر، فاستأجروا عددًا من المصانع وصنعوا الرخام والجرانيت في شق الثعبان وقاموا ببيعه بأسعار أقل من المصانع المصرية. وقد تسبب الصينيون في إلحاق خسائر كبيرة بالصناعة المصرية من خلال بيع متر الرخام أو الجرانيت بسعر أقل من المصانع المصرية، مستهدفين التحكم في السوقين المحلي والعالمي. وتم ذلك في غياب دور الدولة عامة، ووزارة الصناعة خاصة فيما يتعلق بدعمها للصناعة الوطنية.

وأكد على ذلك (ع.ت) مدير مصنع الفراعنة مصنع رخام وجرانيت بقوله:

"كنا الأول بنجيب البلوك من صاحب المحجر بنزله على المصنع وبعد كدا ننشر البلوك الصيني يجي يشيل مننا على طول بضاعة منشورة، اللي حصل بعد كدا طلع هو لصاحب المحجر يغريه بقرشين زيادة ويجيب الطاولات وينشر عندنا عادي ونحاسبه بالساعة يكتفي بكدا؟! بدأ يحتكر المحاجر وينشر لحسابه، بعد كدا بدأ يلغي حتة النشر اللي هيا كانت وسيطة وبدأ يأجر مصانع ملهاش ورق ولا متقننة وأصحابها بيأجروها علشان بيهربوا من الضرائب والتقنين ومشكلات العمالة وبدأ يسحب الكهرباء لحسابه ويشتغلوا بشكل غير قانوني".

ويؤكد على ذلك الإخباري (ه.ع) بقوله:

"بداية تواجد الصينيين في شق الثعبان كانوا يستوردوا الرخام من مصر بعد تقطيع البلوكات في مصانع مصرية ويكتفون بمهمة تلميعه في المصانع الصينية ليصدّروه، يعني المصنع محلي والعامل المصري والمنافسة كانت في التصدير للخارج فقط، بعدها بدأت مرحلة أخرى أصبحوا يستوردوا بلوكات الرخام كاملة دون تقطيع ليتولوا مهمة التقطيع والتلميع في مصانعهم بالصين. فوجئنا في الفترة الأخيرة من أكثر من 15 سنة إنهم بيشتروا البلوكات من المحاجر ويؤجروا مصانع مصرية ويحضرون معداتهم وعمالهم ويصنعوه في مصر، ثم يبيعوه في مصر بفرق سعر يصل إلى 30% أقل من نظيره فى المصانع المصرية، وبالتالي اتجه المستهلك والتاجر إلى الصيني وبدأوا هما يقتحموا السوق".

ويقول (س.و. ت) مدير تسويق مصنع رخام وجرانيت بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان:

" استغل الصينيون ثغرات القانون ليصدروا بلوكات الرخام المستخرجة من جبال مصر مباشرة دون إعادة تصنيعها، و بدأت الأزمة التي تهدد العمالة المصرية في منطقة شق الثعبان برفع إحدى المصانع إعلانات مكتوب عليها جميع العمالة من الصين، ، بدأ أصحاب المصانع وخصوصًا اللي شريكه مستثمر أجنبي يتباهوا بأن لديهم خبرة أجنبية ولديهم كل ماهو جديد في الصناعة ووسيلة جديدة من التسويق وهي التباهي بأن معظم العمالة من الصين حرصًا علي جودة المنتج فبدأوا برفع إعلانات على أسوار المصانع وبالقرب من بوابة الشق ومكتوب داخل الإعلان أن جميع العمالة من الصين ونتيجة لدا بدأت العمالة الصينية تحل محل العمالة المصرية في المصانع والورش ".

وأكد ( أ. ع) صاحب مصنع على غزو العمالة لسوق العمل بشق الثعبان بقوله:

" الدولة فاتحة دراعها للمستثمرين ودا أدى لغزو سوق العمل بشق الثعبان، العمال الصينيين دي معظمها بتدرس في جامعة الأزهر وبيستغلوا ثغرات القانون وبيشتغلوا مع الدراسة في مصانع اخواتهم الأجانب اللي زيهم ولا معاهم تصاريح ولا متأمن عليهم ومفيش رقابة عليهم داخلين القاهرة تحت مسمى الدراسة، المستثمرين الأجانب استغلوا توقف بعض المصانع عن العمل نتيجة ضعف التصدير، واضطرار أصحابها لتأجيرها، ومن هنا بدأ السيناريو اللي مش عارفين نتخلص من عواقبه إلى الآن لما استأجر الصينيون فوق ال600 مصنع ولسه بيجيبوا بعض وكل يوم بنسمع انهم اتوسعوا وفتحوا مصنع جديد علشان أصحاب هذه المصانع عندهم أزمات مالية و الحكومة اتخلت عنهم ورفضت تمنحهم قروض لشراء ماكينات جديدة تزيد من معدل الإنتاج بحجة إن دي صناعة عالية المخاطر".

ويقول (أ.س) صاحب إحدى الورش في منطقة شق الثعبان:

" أغلب الورش مش قادرة تشتري ماكينات حديثة بملايين الجنيهات، علشان كدا هما استغلوا قدراتهم وامكانياتهم على التمويل والتصدير وبقوا أشطر مننا في الجرانيت بس مش الرخام هما اللي واكلين الجبل كله ومستولين على معظم محاجر الجرانيت ودي كارثه ومحدش مدرك عواقبها".

ومما يؤكد عدم وجود رقابة على العمالة الصينية ما قاله أحد الإخباريين:

" الصينين دخلوا المنطقة وسيطروا على عدد كبير من المصانع لصالحهم، مفيش رقابة أو قيود. المفروض يجي حملات من وزارة الداخلية وحتى لما بيجوا علشان أي بلاغ كيدي بيقبضوا منهم ويمشوا ويبقي الحال كما هو عليه، فكتروا في المنطقة لدرجة إن المصانع الصينية بقت أكتر من المصرية، وهيا اللي واكلة الجو مننا وبتبيع أكتر وبتصدر، لأنهم بيبيعوا أرخص وبيتهاونوا في المقاسات، يعني بيبقى فيه حتت زيادة في الرخام، بيتركوا للتاجر في الشريحة ١٥ أو ٢٠ سم ودي بتفرق مع التاجر، لكن صاحب المصنع المصري ممكن يسيب ٥ سم بالعافية، ودا بيخلي حتى التجار المصريين يفضلوا التعامل مع الصيني عن المصري".

ويقول إخباري آخر:

" استغل المستثمرون الصينيون حالة الركود الاقتصادي التي أصابت الاقتصاد المصري بعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو واستطاعوا السيطرة على المصانع، وأمدوها بمعدات متطورة تكنولوجيًا، ودا أدى لتشريد آلاف العمال المصريين، وتتراوح قيمة الإيجار ما بين(100-200) ألف جنيه شهريا حسب مساحة المصنع أو الورشة، وعاملين عقود عشر سنين قابلة للتجديد، فاضطروا أصحاب المصانع إلى تأجيرها مقابل المبالغ الكبيرة دي بدلا عن استمرار خسائرهم والله أنا عارف اللي بيحصل دا خراب بيوت مستعجل منهم لله هيقعدونا فى بيوتنا بس هعمل إيه أنا اشترطت عليه إن ميستغناش عن عمالي، ولكن هو رفض لأن تكنولوجيا بتاعته حديثة يعني الجلاية عندي كان بيقف عليها أربع عمال هو جلايته هيشتغل عليها عامل واحد بس علشان برنامج المكنة متبرمج على لغتهم".

وتتفق هذه النتائج مع دراسة طلعت عبد الحميد،2016 ومع دراسة معهد التخطيط القومي،2017 حيث تؤكد أن العمالة الصينية غزت المنطقة بعد نزوح أصحاب المصانع والورش منها، ومعظم أصحاب المصانع في مشروعات الاستثمار الأجنبي الخالص والاستثمار الأجنبي المشترك استبدلت العمالة المصرية بالعمالة الصينية، كما كشفت النتائج أنهم يعملون بدون تصاريح عمل.

## ب. عدم تطبيق قانون العمل فيما يخص نسبة العمالة الأجنبية:

أكدت المقابلات المتعمقة التي قامت بها الباحثة أن معظم العمالة الصينية التي تعمل في شق الثعبان ليس لديها تصاريح عمل. علاوة على ذلك فإن معظم العمالة أتت تحت مسمى الدراسة بجامعة الأزهر، ولدى عدد كبير أيضًا من العمالة تأشيرات سياحية تنتهي خلال ثلاثة أشهر فقط، ولم يتخذ أي إجراء قانوني تجاه هؤلاء العمال. وعلى الرغم من سماح قانون العمل بتشغيل الأجانب بنسبة لا تزيد عن 10% من إجمالي العمالة، ولكن بشرط عدم توافر تلك المهارة في السوق المصري، إلا أن الملاحظة كشفت أن نسبة العمالة الصينية في ورش ومصانع شق الثعبان تجاوزت هذه النسبة.

ويؤكد على ذلك مدير تسويق بأحد المصانع بقوله:

" وجود الصينيين أظهر قوة السوق المصرية وإمكاناتها العالية في جذب الاستثمارات العالمية؛ الإ أن هذا الوجود بمنطقة شق الثعبان يعتبر مخالفة صريحة لقانون العمل المصري الذي يلزم بألا تزيد نسبة العمالة الأجنبية على 10% فقط، إلى جانب عدم سدادهم التأمينات على هذه العمالة لوجودها بصورة غير شرعية، وهو ما أدى إلى المنافسة غير العادلة مع المنتجين المصريين، مما دفع البعض لغلق مصانعهم، خاصة أن القطاع يحتاج مدخلات إنتاج مستوردة إلى جانب ارتفاع تكلفة النقل ومصروفات تراخيص المحاجر".

## ج. كثرة المخاطر التي يتعرض لها العمال فضلًا عن عدم وجود تأمينات للعمال وعدم إحساس العامل بالأمان:

لاحظت الباحثة وجود العديد من المخاطر التي يتعرض لها العمال أثناء العمل فضلًا عن عدم وجود تأمينات للعمال وعدم إحساسهم بالأمان وعبر عن ذلك عدد كبير من حالات الدراسة الميدانية، يقول (م.خ) أحد العاملين بإحدى مصانع المنطقة الصناعية:

" أصحاب المصانع بيرفضوا يأمنوا على العمال لأن أغلب العمالة فى أي لحظة ممكن تمشي وتسيب المصنع، ويذهب لمصنع آخر لمجرد زيادة 5 جنيه في الأجر".

ويقول عامل آخر:

" فيه حالات إصابة يومية، وفى إحدى المرات تم بتر ساق لعامل، وحالات عديدة مسجلة في مستشفى قصر العيني توفيت نتيجة سقوط بلوكات عليها، يعني مفيش إحساس بالأمان لأن معظم العمالة اللي في شق التعبان كلها مش متأمنة عليها، يعني لو جرالنا أي حاجة ولادنا هيتشردوا".

ويؤكد على أقوال الإخباري السابق الإخباري (م.إ) بقوله:

"إصابات العمل التي تؤدي في بعض الأحيان إلى الموت بين كتل الرخام في مصانع شق التعبان، لا يقابلها تأمين صحي أو اجتماعي لكثير من العمال، العمل في مصانع الرخام محفوف بالمخاطر، يعني العمال بيتعرضوا لخطر الإصابة بالعاهات المستديمة، نظرًا لتعاملهم الدائم مع كتل الرخام الكبيرة، والعمال هنا بتتبهدل ولا فيه تأمين ولا أي إحساس بالأمان".

ويقول الإخباري (م.إ):

" الإجراءات التي تتخذها المصانع لتأمين عمالها إجراءات غير مجدية بالمرة، يعني في حالة إصابة أي عامل أثناء عمله الأمر يتوقف على شخصية صاحب المصنع وقراره، يعني من أصحاب المصانع اللي يدخل العامل المصاب مستشفى ويفضل متابعه ويصرف على علاجه لحد ما يطمن عليه، وفيه أصحاب مصانع ولا بيهتموا حتى لو العامل اللي شغال معاهم بيموت، هيسيبوه يموت زي ما يكونوا بيرموه كأنه كسر رخام، يقولوا له اتعالج وتعالى، ولو العامل اتصاب إصابة جامدة، ولا حصلت له عاهة مستديمة يقولوا له روح خد حقك من الدولة".

ورغم ما سبق، لاحظت الباحثة بالتزام بعض المصانع المحلية والمصانع الأجنبية وهكذا المصانع المشتركة بأدوات السلامة والصحة المهنية، ومن أهم الأدوات التي لاحظت الباحثة استخدامها:

- كمامات لحماية الوجه من الأتربة الناتجة عن تقطيع ونشر الرخام، وأيضًا تخوفًا من الصينيين بسبب فيروس كورونا.
- مرايل جلدية لعمال الجلاية.
- نظارات واقية.
- كفوف واقية للأيدي.

## د. مشكلات صحية متعلقة بطبيعة العمل:

أشار عدد كبير من حالات الدراسة بأنهم يعانون من مشكلات صحية نتيجة تأثير الصناعة والتعرض المباشر للأتربة، ويمكن إجمال هذه المشكلات في الآتي:

- تعرض العمال بشكل يومي لحوادث تتسبب في فقدان الأطراف أو العجز الكامل عن العمل.
- حدوث حالات وفاة لعدد كبير من العمال نتيجة الماس الكهربائي، أو سقوط أحجار الرخام الضخمة من الأوناش على العمال أثناء العمل، فضلًا عن استغناء أصحاب العمل عن العمال عند الإصابة التي تمنعهم من العمل.
- التعرض المباشر والدائم للأتربة الناتجة عن عملية نشر وتقطيع الرخام يؤدي إلى مرض التحجر الرئوي.
- أمراض العيون الناتجة عن الأتربة المتطايرة.

وقد عبرت حالات الدراسة عن هذه المشكلات حيث أوضح (م.م.ع) عامل جلاية رخام بقوله:

" انتشار الأمراض بين العاملين علشان مفيش أي نوع من إجراءات السلامة المهنية، أبسط حاجة وهي الكمامة المفروض صاحب العمل يوفرها لينا سواء في كورونا أو غيره لأن طبيعة العمل والبيئة والطرق غير الممهدة زي ما حضرتك شايفة كدا السحالة البيضاء المتطايرة من الرخام والجرانيت أثناء النشر والتقطيع مالية الجو تراب ودا نتج عنه أمراض الصدر بسبب الغبار والأتربة الناتجة عن عملية نشر وتقطيع الرخام".

وأكد الإخباري (ع.ج) أحد أفراد أمن بمصنع رخام وجرانيت على المشكلات الصحية التي تصيب العمالة بقوله:

" التعرض للأتربة لفترة طويلة يسبب مرض التحجر الرئوي، وهو مرض مهني يصيب عمال الرخام والجرانيت، ويعتبر من أقدم أمراض المهنة، فالمفروض صاحب العمل يعوضنا، وعلى فكرة القانون هو اللي المفروض يحكم بكدا لأن احنا عمال ولينا حقوق والمرض دا مفيش علاج ليه غير إننا كعمال نبعد عن المهنة دي خالص فمين اللي هيشتغل لما كل العمال دي يجرالها حاجة؟!".

ويؤكد (م.ع) عامل على مقص تقطيع رخام على ذلك بقوله:

" باشتغل هنا بقالي أكثر من عشر سنين، وتعبت بسبب التراب والبودرة اللى بتطلع نتيجة تقطيع الرخام، جالى ربو وبقيت ماشى بالبخاخة، ومش لاقي شغل غيره".

ويقول الإخباري (م. ر):

" يا موت، يا شرايح، يا غرز في أي مكان في الجسم، دي احتمالات الإصابة ونتائجها خلال العمل، وأي غلطة في شيل وتحريك الرخام أو التعامل مع مكن التقطيع بتعمل كارثة، وفي عمال إديهم بتتقطع بسبب المكن".

## ه. ضعف الأجور وخاصة بعد زيادة العمالة الصينية بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان:

أشار عدد كبير من حالات الدراسة الميدانية أنهم يعانون من ضعف الأجور، وخاصة بعد زيادة المستثمرين الصينيين الذين قاموا باستئجار عدد من المصانع بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان وجلبوا عددًا كبيرًا من العمالة الصينية للعمل بتلك المصانع، وعبر أحد العاملين بإحدى المصانع عن ذلك بقوله:

" اليومية هنا قليلة مقارنة بالمجهود اللي بنبذله احنا مش بنطالب بحاجة أكتر من حقنا وحتى لما صاحب المصنع بيطلب نشتغل ساعات زيادة مش بيرضى يدينا حاجة زيادة فوق اليومية بتاعتنا، ولما نقول لصاحب المصنع يزودنا بيهددننا إن العمال على قفا مين يشيل امشوا وهجيب أجانب يشتغلوا مكانكم بقت عاملة زي اللبانة على لسان معظم أصحاب المصانع والورش".

## و. صعوبة المواصلات وعدم توافرها بالمنطقة الصناعية بشق الثعبان مما يشكل صعوبة على العمال في الوصول إلى الورش المتطرفة في نهاية الجبل:

أوضحت الدراسة الميدانية عدم توافر وسائل مواصلات داخلية بالمنطقة الصناعية، حيث تبين أن معظم العمال يسيرون بالأقدام للوصول إلى المصانع والورش، ولكن مؤخرًا معظم العمالة التي تعمل في المصانع الواقعة أعلى الجبل قامت بالاتفاق مع أصحاب "التوك توك" لتوصيلهم يوميًا، ولقد واجهت هذه المشكلة الباحثة أيضًا، فكانت تجد صعوبة في التنقل والتحرك داخل المنطقة الصناعية، حتى " التوك توك" لم يكن وسيلة مواصلات آمنة بسبب الطرق غير المرصوفة وكثرة الالتواءات بالطريق، فاضطرت الباحثة للتحرك سيرًا على الأقدام للوصول إلى المصانع والورش.

يقول (ت.ع) أحد العمال:

" احنا بنتبهدل لغاية ما بنوصل للمصنع جوا، حرفيًا بنتردم بالتراب كل العربيات اللي رايحة واللي جاية بتعفر علينا، فيه تكاتيك ممكن أركب تدخلني لغاية جوا بس بخاف لأن الطريق طالع ونازل وكل يوم أكتر من حادثة بسبب انقلاب التوكتك، فبريح دماغي وبمشي لغاية الورشة أو اتشعلق في أي عربية محملة سواء وأنا داخل أو خارج تقريبلي الطريق شوية".

**سابعًا: توصيات الدراسة**

1. وضع معيار للعمالة في ظل ظروف الاقتصاد المصري الذي يعاني من مشكلة البطالة، وضرورة التزام المشروع الأجنبي بتوظيف نسبة معينة من العمالة الوطنية، على أن تحل العمالة الوطنية تدريجيًا محل العمالة الأجنبية طالما أنها تتمتع بنفس الكفاءات والمهارات التي تتمتع بها العمالة الأجنبية.
2. تفعيل دور وزارتي القوى العاملة والداخلية لتنظيم عمل الأجانب في المنطقة الصناعية بشق الثعبان، وذلك لحماية العمالة الوطنية من مزاحمة العمالة الأجنبية.
3. ضرورة العمل بشكل واضح على تخفيض معدلات الضرائب على المستثمرين المصريين، بما يحفز المستثمرين على الاستثمار، لما لها من انعكاس على تكاليف الإنتاج، ومن ثم القدرة التنافسية التصديرية وتحقيق الأرباح، بما يتيح فرصًا جديدة للعمالة المصرية.
4. وضع منطقة شق الثعبان ضمن بؤرة الاهتمام الحكومي، والعمل على تطويرها وحل مشكلات المستثمرين بها، وخاصة المستثمرين المصريين، نظرًا لأهميتها بالنسبة للقطاع الصناعي المصرى على المستوى المحلي والعالمي.

**المراجع العربية:**

- يحيى، أمل (2017)، البرنامج المصري لتنمية المشروعات دراسة تقويمية على عينة من المشروعات المتوسطة بالمركز الإقليمي ببني سويف، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية البنات، قسم علم الاجتماع، إشراف فاتن أحمد علي.
- زكي، رمزي (1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسة عالم المعرفة، العدد226.
- هيجوت، ريتشارد (2001)، نظريات التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.
- عبد الحميد، طلعت (2016)، صناعة الرخام والجرانيت بمنطقة شق الثعبان، حي طره، القاهرة: دراسة في جغرافية الصناعة، مجلة الدراسات الانسانية والأدبية، جامعة كفر الشيخ، كلية الآداب.
- حشاد، نبيل (1996)، قضايا اقتصادية معاصرة، دار النشر الذهبي، الطبعة الأولي، الجزء الأول، القاهرة.

**English References:**

- Fouad, Farah: "***Economic and Financial Valuation of the Marble Industry in Egypt***" Department of Economics, Master of Arts, The American University in Cairo, 2012.
- Nahidi, Mohammadreza Mohammadv & Badri, Arash Ketabforoush (2014). ***"FDI and Employment in D8 Countries***", Merit Research Journal of Art, Social Science and Humanities. Available online https://www.meritresearchjournals.org/assh/index.htm